الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

وبعد ذلك: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

وبعد ذلك السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٧١ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري*

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان*

البند ٧٠ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير*

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58955 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧١ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/60/40، و44، و129، و336، و392 و408)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/60/134، و266، و272، و286، و299، و301 وAdd.1، و305، 321، و326، و333، و338 وCorr.1، و339 وCorr.1، و340، و348، و350، و353، و357، و374، و384، و392، و399 و431؛ وA/C.3/60/3 و5)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/60/221، و271، و306، و324، و349، و354، و356، و359، و367، و370، و395 و422 وCorr.1؛ وA/C.3/60/2)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/60/36 و343)

الحقوق في الرد

١ - **السيد لويرن** (كندا): قال إنه مع أن هناك مجالا للتحسين في كندا، يتسم بلده بالمناقشات العامة المفتوحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتأخذ كندا التزاماتها بحقوق الإنسان بجدية وتتعاون بالكامل مع جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة؛ كما أنها توفر إمكانية الإنصاف في حالات الانتهاكات. وحث الوفود على قراءة جميع تقارير الأمم المتحدة عن كندا في مجملها. وسيواصل بلده التكلم بصراحة عن حقوق الإنسان متى ارتأى أن ذلك مناسبا وسيشجع البلدان الأخرى على القيام بنفس الشيء. وقال إن البيان الذي أدلى به الممثل الإيراني هو محاولة لصرف الانتباه عن حالة حقوق الإنسان في بلده.

٢ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن الانتقادات التي وجهها ممثل كندا مثال على المعايير المزدوجة التي يتسم بها النظام الدولي لحقوق الإنسان. وقد استهدفت الانتقادات ٢٢ بلدا، جميعها بلدان إسلامية و/أو نامية، ولم تتطرق إلى العالم المتقدم النمو الذي تُنتقص فيه، على سبيل المثال، حقوق السكان الأصليين. كما أن ممثل كندا تجاهل في صمت انتهاكات حقوق الإنسان في بلد مجاور لباكستان واقع تحت الاحتلال الأجنبي. ودعاه إلى إجراء تحليل عالمي وموضوعي بقدر أكبر في المستقبل.

٣ - **السيد تِسفو** (إثيوبيا): أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل كندا ومفاده أن الانتخابات التي جرت مؤخرا في بلده قد أظهرت حدوث إنخفاض فيما يتعلق بالحقوق السياسية في إثيوبيا. وقال إن الانتخابات الوطنية الثالثة في إثيوبيا، التي أجريت في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، وصفها المراقبون الدوليون بأنها حرة ونزيهة وأن الإجراءات متاحة لبحث أي مخالفات. بيد أن أحزاب المعارضة اختارت طريق العنف؛ وكان الالتزام الدستوري للحكومة هو احتجاز ومحاكمة الضالعين فيه. وسيكون من دواعي ترحيبه اعتراف كندا بالتطورات الإيجابية الحاصلة في الحقوق السياسية في إثيوبيا والتشجيع الملموس بدلا من النقد بدون مبرر.

٤ - **السيد مارش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة ملتزمة ببناء عالم أكثر عدالة، على النحو الذي يظهر في معاملتها لمواطنيها، الذين أتى معظمهم إلى البلد بوصفهم مهاجرين. والشعوب في كل مكان تؤثر الحرية على الاضطهاد وتحقق أمانيها الديمقراطية بإجراء

انتخابات حرة ونزيهة. وتلك هي القيم التي ستواصل الولايات المتحدة الدفاع عنها. وقد قامت باحتجاز مقاتلين أعداء لأسباب تتعلق بالأمن القومي وتعاملهم وفقا للالتزامات الدولية واتفاقيات جنيف؛ وهي تعارض التعذيب. وفي حالة إساءة المعاملة أو سوء السلوك، تحاسب حكومته المسؤولين، سواء داخل البلد أو خارجه. وتعمل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة، كما تفعل مع محبي الحرية في جميع أنحاء العالم؛ وهي على استعداد للوقوف إلى جانبهم، أيا كانت الطرق التي يختارونها لتحقيق الحكم الديمقراطي.

٥ - **السيدة إيروتوكريتو** (قبرص): قالت إنه من المؤسف أن تستمر تركيا في لوم بلدها زورا عن حالة هي المسؤولة عنها. ودعم تركيا للكيان الانفصادي هو السبب في تقسيم قبرص إلى كيانين. والقرارات التي اتخذتها الهيئات الدولية في هذا الصدد غنية عن البيان. وبرفض تركيا الامتثال للقانون الدولي فإنها تظل مسؤولة عن الوضع الراهن وعن الحالة التي يعانيها القبارصة الأتراك.

٦ - **السيد ماتسيس** (اليونان):قال إن حقيقة الحالة في قبرص حددتها بوضوح الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وبرغم القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة، تواصل تركيا ممارسة السيطرة العسكرية على قبرص. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥. أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمسؤولية تركيا عن عدد من انتهاكات حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من الجزيرة. ورفضُ القبارصة اليونانيين لخطة عنان لن يقلل من ضرورة احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وتكمن المشكلة أساسا في استمرار الاحتلال التركي لقبرص.

٧ - **السيد أغاجانيان** (أرمينيا): أعرب عن أسفه للمعلومات المضللة المتعلقة بأسباب وآثار النزاع في ناغورنو كراباخ. فقد وُضع شعب المنطقة الأرمني عنوة تحت حكم جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية التي انفصل عنها في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١، ممارسا لحقه في تقرير المصير. وهو ليس و لم يكن قط جزءا من أذربيجان المستقلة وقد صوَّت في الواقع في استفتاء على استقلاله. ولذلك، فإنه من الناحية القانونية، لم يدخل في تكوين تلك الدولة عند انحلال الاتحاد السوفياتي. ومن المضحك القول إن المنطقة واقعة تحت الاحتلال الأرمني المؤقت، بالنظر إلى أنها وطن الشعب موضوع البحث وكانت كذلك لآلاف السنين. كما أن أرمينيا لم تفرض حصارا على خطوط الاتصال بناخيشفان. ولا تزال حكومته على استعداد لإعادة فتح خطوط الاتصال الإقليمية، بدون شروط مسبقة، كتدبير لبناء الثقة. ومن شأن هذا أن يساعد على تهيئة بيئة مواتية وتحسين آفاق التوصل إلى حل دائم. وسيجري تناول طلب أذربيجان لإعادة الأراضي وذلك كجزء من المجموعة المتفاوض عليها التي تقوم بإعدادها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٨ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الإتهام القائل بأنه لم ينتقد كندا إلا لصرف الانتباه عن حقوق الإنسان في إيران غير مقبول. وتعتقد كندا على ما يبدو أنها تتمتع بحق مطلق في التنديد بالبلدان الأخرى بدون أن تُنتقد هي ذاتها؛ فهي تتخذ نهجا انتقائيا وتؤيد المعاملة غير المتساوية للبلدان في اللجنة الثالثة وفي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على حد سواء. والمقطوعات التي استشهد بها في بيانه مستخرجة من تقارير الآليات الخاص للأمم المتحدة وتشهد على كثير من انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن تجيب كندا على الاتهامات على نحو مقدر للمسؤولية.

٩ - **السيدة سينغ** (نيبال): أعربت عن شكرها لممثل استراليا لملاحظاته بشأن العملية الانتخابية في نيبال. وقالت إن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات جارية بالفعل، وستجري أولها في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦. وردا على

التعليقات التي أدلى بها ممثل كندا، قالت إن حالة الطوارئ التي أُعلنت في شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ قد انتهت في ٢٥ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥. وتلتزم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها الدستورية والدولية، بما فيها تلك المتصلة بحماية حقوق الإنسان، برغم النزاع المستمر. وقد تحسنت الحالة في بلدها في هذا الصدد، على النحو المعترف به، وسيستمر بذل الجهود لزيادة تحسينها.

١٠ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إنه على عكس ما أكده ممثل كندا، يجري بذل الجهود في بلدها لمحاربة الإفلات من العقاب، بالتعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وفي مسألة على هذا الجانب البالغ الأهمية، فإن الموقف القائم على الشجب غير مقبول؛ ويتعين تناول المشكلة بصورة بناءة. وتعلق كوت ديفوار أهمية كبيرة على حقوق الإنسان، كما يتضح من إنشائها إدارة حقوق الإنسان، التي أصبحت بعد ذلك وزارة. وقد نشأت عن الأزمة تحديات خاصة في البلد عقب محاولة الانقلاب التي جرت في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، غير أن المؤسسات استمرت في العمل وعوقب على إرتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. والبلد مفتوح لزيارات المقررين الخاصين ولجان التحقيق وسيواصل بذل كل جهد لمكافحة الإفلات من العقاب. وطلبت دعم المجتمع الدولي في السعي لتحقيق هذا الهدف.

١١ - **السيدة غارداشوفا** (أذربيجان): قالت إن بيان أرمينيا بشأن الانفصال الأحادي لناغورني كاراباخ عن جمهورية أذربيجان مضلل. فقد نص دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن تعديل حدود جمهوريات الاتحاد السابقة يمكن أن يتم بالاتفاق المتبادل بين الجمهوريات رهنا بموافقة الحكومة السوفياتية. وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وهي المحكم في النزاعات بين أرمينيا وأذربيجان قبل استقلالهما، أكدت مرارا وحدة أراضي أذربيجان، بما في ذلك ناغورني كاراباخ، وأعلنت عدم دستورية محاولات الحكومة الأرمنية لإضفاء الصفة الشرعية على انفصال المنطقة.

١٢ - ووجهت الانتباه إلى قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و٨٥٣ (١٩٩٣)، و٨٧٤ (١٩٩٣) و٨٨٤ (١٩٩٣)، التي أكدت مبادئ وحدة الأراضي والسيادة، فضلا عن البيان الذي أدلى به الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر القمة الذي عقدته المنظمة في لشبونة في عام ١٩٩٦ (A/51/707). وفضلا عن ذلك، أعلنت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن احتلال دولة عضو من قبل دولة عضو أخرى يمثل انتهاكا خطيرا لالتزامات الدولة بوصفها عضوا في المجلس.

١٣ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، ليس بوسع أرمينيا أن تنتقد الدول الأخرى، إذ أنها قامت بأعمال تطهير إثني وجرائم بحق الإنسانية. وقد وصف الفريق الدولي المعني بالأزمات أرمينيا بأنها اقتصاد خاضع لسيطرة زمرة وأوتوقراطية سياسية. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات عن قلقها إزاء روح التعصب والسياسات والممارسات التمييزية في أرمينيا ضد الأقليات الإثنية والدينية، واللاجئين وملتمسي اللجوء، التي حولت البلد إلى دولة من إثنية وحيدة. وأشارت أيضا إلى الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/372/Add.3) فيما يتعلق بأرمينيا.

١٤ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بما أطلق عليه الحصار الذي تدعي أرمينيا أن حكومتها قد فرضته عليها، فإن قطع الاتصالات نتج عن النزاع العسكري بين الدوليتين. وما من دولة يمكن أن تزود جارة معتدية تحتل حوالي ٢٠ في المائة من أراضيها بالطاقة لكي تتمكن من مواصلة سياساتها التوسعية. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، رفضت أرمينيا

اقتراحا قدمته أذربيجان وأيده الاتحاد الأوروبي لفتح الاتصالات، قائلة إنها ليست بحاجة لذلك الطريق، ومن ثم فإنها تناقض ادعاءاتها المتعلقة بالحصار. بيد أنه نتيجة لذلك، عُزلت منطقة ناخيشفان عن الأرض الرئيسية لأذربيجان.

١٥ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. والسبب الجذري للنزاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الاحتلال والشكل الوحشي للاستعمار الذي يمارسه الإسرائيليون هناك. ولم ينشأ الإرهاب والعنف من فراغ. وأكبر عقبة أمام السلم ليست الإرهاب بل الاحتلال. واستمرار الأعمال غير المشروعة والسياسات التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية، التي أسفرت عن قتل وإصابة آلاف المدنيين الفلسطينيين، تؤجج دورة العنف الشريرة. ويدين وفد بلدها جميع أشكال العنف ضد المواطنين. بيد أنها تود أن تعرف ما إذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد أدانت قط قتل المدنيين الفلسطينيين. وقد وصف الوفد الإسرائيلي الحالة خلال السنة السابقة بأنها قد تحسنت. وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، فإن الماضي القريب، الذي شهد بناء الجدار غير المشروع، كان من بين أظلم سنواته. وفي حين أنها تثني على الانسحاب الاسرائيلي من غزة، فإنها تلاحظ أن ٣٨ عاما من الاحتلال تركت الإقليم في حالة كارثة إنسانية وظل الوضع القانوني لغزة بدون تغيير. وقد عاش الشعب الفلسطيني تحت الاضطهاد والقهر. وتدعو الحاجة إلى تهيئة بيئة مفضية إلى السلم. ولن تكون تلك البيئة ممكنة إلا عند انتهاء الاحتلال ووقف التوسع في المستوطنات الاسرائيلية.

١٦ - **السيد أغاجانيان** (أرمينيا): قال إنه لم يشر إلى حالة حقوق الإنسان في ناغوروني كاراباخ، أو أذربيجان، أو أرمينيا أو أي بلد آخر. بيد أن انتهاكات حقوق الإنسان في أذربيجان وأرمينيا على حد سواء تعكسها على نحو واف تقارير المنظمات غير الحكومية، المتاحة للدول الأعضاء للنظر فيها بصورة موضوعية.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/60/18)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (A/60/283 و440؛ وA/C.3/60/4)

(ب) **التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان** (A/60/307 و440)

البند ٧٠ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/60/111، و263، و268، و319)

١٧ - **السيد موخيبار** (الموظف المسؤول، مكتب نيويورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان): قام بعرض عدة تقارير للأمين العام أعدت في إطار البندين ٦٩ و ٧٠ من جدول الأعمال فيما يتعلق ب: متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في دربان، جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠١؛ وحق الشعوب في تقرير المصير؛ وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة؛ والحق في التنمية؛ والعولمة وأثرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي؛ والتعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية؛ وتعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاإنتقائية والحياد والموضوعية؛ وحقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ وحقوق الإنسان والإرهاب.

١٨ - واستطرد قائلا إن التقرير المتعلق بالجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية

الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان (A/60/307) تضمَّن جزءا عن آليات حقوق الإنسان. وقدم التقرير استعراضات قصيرة للأنشطة التي اضطلعت بها لجنة القضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وغير ذلك. وبرهن التقرير على استخدام أصحاب المصلحة المختلفين منهاج إعلان وبرنامج عمل دربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب. وتحظى الأشكال الجديدة للعنصرية باهتمام متزايد. وتتخذ الحكومات إجراءات ضد الجرائم الحاسوبية ونشر الإيديولوجيات العنصرية عن طريق الإنترنت. وفي نفس الوقت تقوم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني باستخدام شبكة الإنترنت لإبلاغ الجمهور بشأن أعمالها ونشر الرسائل المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز. وهناك اتجاه بدأ يظهر رويدا رويدا لزيادة الإبلاغ عن الجرائم والأحداث العنصرية ورصدها.

١٩ - وأردف قائلا إن مفوضية حقوق الإنسان أدرجت تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان بين أولوياتها. وقدمت المفوضية دعما موضوعيا وتنظيميا لآليات متابعة دربان؛ ونظمت حلقات دراسية إقليمية؛ وتعاونت داخل منظومة الأمم المتحدة ومع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية؛ وقامت بمبادرات للاتصال والتوعية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير (A/60/268) اتسم بنهج مواضيعي وأورد موجزا للتطورات في الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان فضلا عن المبادئ ذات الصلة المستمدة من قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٢١ - ومضى قائلا إن تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (A/60/263) وجه الانتباه إلى ما اعتبرته الأسباب الجذرية لظاهرة المرتزقة، ودعا إلى إعادة النظر في طبيعة الحرب الحديثة وأدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وقد عقدت المقرر الخاصة اجتماعا في حزيران/يونيه مع عدد من ممثلي الشركات العسكرية الخاصة التي قدمت بيانا، ورد في التقرير، التزمت فيه بالعمل على وضع مدونة قواعد سلوك عالمة بحقوق الإنسان بصورة صريحة.

٢٢ - وفي الختام، وجه الانتباه إلى المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (A/60/319)، التي قُدمت قبل تكوين الفريق العامل، وأوجزت ولايته وقدمت معلومات عن تسمية أعضائه.

٢٣ - **السيد ديين** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب)، قام بعرض تقريره (A/60/283)، قال إن عودة ظهور العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب على نطاق واسع لأغراض سياسية وانتخابية تمثل أخطر تهديد يواجه الديمقراطية حاليا. وهناك تشابك في عوامل العرق، والثقافة والدين في الأزمات الأخيرة التي أعاقت القدرة على تحليل المشاكل والاستجابة لها على النحو المناسب وفاقمت صدامات الثقافات والأديان. وقد فُسِّرت أفعال فردية بعبارات مجتمعية، أو إثنية أو دينية، مما أدى إلى حدوث نزاع بين المجتمعات المحلية. والإرادة السياسية لمكافحة العنصرية يجب أن تتضمن بذل جهود فكرية وعلمية لتحديد الأسباب العميقة للعنصرية. ويجب معاملة جميع أشكال العنصرية والتمييز على قدم المساواة.

٢٤ - واستطرد قائلا إنه في تقريره المتعلق بتشويه صورة الأديان والجهود العالمية المبذولة لمكافحة العنصرية (A/CN.4/2005/18/Add.4)، وجه الانتباه بوجه خاص إلى كراهية الإسلام. ففي السياق الإيديولوجي الذي خلقه الاعتداء الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، أصبحت كراهية الإسلام ظاهرة تمييز متنامية ومثيرة للانزعاج كثيرا ما تبررها سياسات مكافحة الإرهاب. وتأكدت أيضا أشكال خطيرة أخرى لتشويه الصورة تطلبت تزايد اليقظة، بما في ذلك معاداة السامية وكراهية المسيحية.

٢٥ - وأردف قائلا إنه في تقريره الحالي، أبرز الحاجة إلى منع قبول العنصرية والتمييز كنتيجة لإدراج الأفكار السياسية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب في برامج الأحزاب الديمقراطية بذريعة مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة (A/60/283، الفقرة ٦ (هـ)). ولاحظ زيادة العنصرية وكراهية الأجانب نتيجة لسوء معاملة الأجانب، وملتمسي اللجوء، واللاجئين والمهاجرين، ولا سيما في مناطق الاستقبال والانتظار في المطارات، والموانئ والمحطات، التي أصبحت يطلق عليها ''مناطق تنعدم فيها الحقوق'' (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

٢٦ - ومضى قائلا إنه حدثت زيادة في العنف ومظاهر العنصرية في أحداث الألعاب الرياضية، ولا سيما مباريات كرة القدم. ودعا إلى زيادة بذل الجهود من جانب سلطات الألعاب الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الوعي ومعاقبة مقترفي الأحداث العنصرية بحزم. وكرر أيضا تأكيد اقتراحه لتنظيم حدث بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وبخاصة مفوضية حقوق الإنسان، بمناسبة كأس العالم في عام ٢٠٠٦ في ألمانيا لتوجيه رسالة قوية ضد العنصرية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩).

٢٧ - وأردف قائلا إن البرازيل واليابان أعربتا عن التزامهما بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب بتسهيل زيارته لهذين البلدين. وتواجه البرازيل على ما يبدو تركتها من العنصرية والتشكيك في الإيديولوجية الوطنية للديمقراطية العنصرية التي أخفت الحقيقة الواقعة للعنصرية لزمن طويل. ولا تزال المجتمعات الأفريقية – البرازيلية، التي لم تكن مرئية في الهياكل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية ووسائط الإعلام، تعاني من التهميش. بيد أنه لاحظ وجود برنامج إيجابي عن التمييز على صعيد الجامعات. وفيما يتعلق باليابان، فإن العنصرية وكراهية الأجانب مستمران. وبالإضافة إلى مواطني الاينو وبوراكومين ، لاحظ أن الكوريين الإثنيين ولا سيما الأقليات الصينية والمهاجرون الجدد من آسيا، والشرق الأوسط وأفريقيا ضحايا أيضا للتمييز وكراهية الأجانب.

٢٨ - واختتم قائلا إن هناك حاجة لتقوية الاستراتيجيات القانونية لمكافحة العنصرية تعززها الاستراتيجيات الفكرية والثقافية التي تأخذ في اعتبارها تاريخ العنصرية. ويجب أن تكون الجهود المبذولة أشمل وقائمة على تعزيز التعددية الثقافية الديمقراطية، والتفاعلية والقائمة على المساواة.

٢٩ - **السيد لا** يفان (الصين): أحاط علما بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص لليابان، وقال إن وفد بلده يوافق على النتائج التي خلص إليها ومفادها أن التمييز العنصري وكراهية الأجانب حقيقة واقعة في المجتمع الياباني، كما يظهر من الافتقار إلى الوعي بشأن الخلاف المتكرر الذي أحاط بالطريقة التي كُتبت بها فترات معينة من تاريخ اليابان، وتكرار الخطاب الكاره للأجانب والعنصري من شخصيات سياسية معينة، وعلى سبيل المثال محافظ طوكيو، والافتقار إلى وجود تشريع وطني شامل مناهض للعنصرية وكراهية الأجانب. وسيكون من دواعي تقديره الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الخطوات التي قد تُتخذ فيما يتعلق بمعالجة الحكومة اليابانية لهذا المرض الاجتماعي.

٣٠ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إن حكومتها قد صدَّقت على معظم اتفاقيات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقد أدانت جميع أشكال التمييز العنصري في تشريعها الوطني. وفي معرض الإشارة إلى زيارة المقرر الخاص إلى بلدها (A/60/283، الفقرة ٥)، تساءلت كيف يمكن تصنيف بلدها على أنه كاره للأجانب في حين أن أكثر من ربع سكانه يتألفون من أجانب اندمجوا بالكامل في الاقتصاد. ومع أن لحكومتها تحفظات بشأن اتهامات معينة متعلقة بحقوق الإنسان وردت في التقرير، فقد أحاطت علما بجميع الحقائق التي قد تخلق التمييز. ولا تزال كوت ديفوار مهتمة بتوصيات المقرر الخاص ولكنها تود أن توضح أن الأحداث المشار إليها فردية وجرى التصديق على قوانين لمنعها من أن تصبح ممارسة للدولة. وتقترح حكومتها أن يجري المقرر الخاص تحليلا أكثر تفصيلا للبارامترات والأطراف الفاعلة المختلفة الضالعة في الأزمة في كوت ديفوار، واضعا في الاعتبار هدف تحقيق المصالحة الوطنية.

٣١ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): قالت إنه سيكون من المفيد إجراء تحليل متعمق لكراهية الإسلام في تقرير خاص يُقدَّم إلى الجمعية العامة. ويود وفد بلدها أن يعرف ما هو الإجراء الجديد الذي يمكن القيام به لمنع الأحزاب السياسية الكارهة للأجانب التي تعتنق إيديولوجيات فاشستية من إصدار إعلانات عنصرية. وتساءلت أيضا عما إذا كانت هناك صلة بين وجهة نظر المقرر الخاص بشأن التعددية الثقافية ومشروع اتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني.

٣٢ - **السيد شن** دونغ – إيك (جمهورية كوريا): قال إن حكومته تلاحظ بقلق التمييز الذي يلحق بالأقليات الوطنية في اليابان والطريقة التي يجري بها تعليم التاريخ، ولا سيما فيما يتعلق بعلاقاتها التاريخية مع جيرانها. وتتطلع حكومته إلى قيام المقرر الخاص بتقديم توصيات تفصيلية في الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان.

٣٣ - **السيد باك** توك هان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومته يساورها قلق بالغ بسبب التمييز ضد رعاياها في اليابان فضلا عن الطريقة التي كُتبت بها فترات معينة من تاريخ اليابان. واستفسر عما إذا كان باستطاعة المقرر الخاص تقديم أي مقترحات محددة لمعالجة هذه الحالة.

٣٤ - **السيد ديكسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فسأل عما إذا كان المقرر الخاص يعتزم مواصلة العمل في مسألة الإبادة الجماعية وتساءل عن كيفية تعاونه مع لجنة القضاء على التمييز العنصري والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وتساءل أيضا عن كيفية قيام المنظمات غير الحكومية الكثيرة التي تعالج القضاء على التمييز العنصري بتنسيق تدابيرها وتوصياتها. وفي الختام، استفسر عما إذا كان المقرر الخاص يرى دورا ملموسا للمجتمع المدني في مكافحة العنصرية.

٣٥ - **السيد كيتاوكا** (اليابان): قال إن حكومته تحاول القضاء على التمييز العنصري وكفالة تعليم التاريخ على النحو الصحيح.

٣٦ - وأعرب عن رغبته في معرفة البلدان التي يعتزم المقرر الخاص زيارتها في المستقبل وما هي المعايير المستخدمة في انتقاء تلك البلدان.

٣٧ - **السيد البدري** (مصر): قال إن إضفاء الشرعية على السياسات العنصرية يشكل تهديدا خطيرا للديمقراطية وتساءل عما إذا كانت للمقرر الخاص وجهات نظر عملية محددة لمشاركتها مع اللجنة. وقال إن وفد بلده يتساءل عما إذا كان تشويه الصورة الدينية مرتبط بالزيادة في كراهية الإسلام وما إذا كان باستطاعة المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة

لمكافحة هذه الزيادة. وأعرب عن تقدير وفد بلده لذكر دور التعليم في التقرير ولكنه يرى أنه لم يجر التركيز بقدر كاف على ضرورة تعليم الشباب رفض الإيديولوجيات العنصرية.

٣٨ - وأعرب عن رغبته أيضا في معرفة معنى اقتراح المقرر الخاص بأن يسلم الاتحاد الأوروبي بالحاجة الملحة لإيلاء اهتمام خاص، في بناء هوية أوروبا الجديدة، إلى تعدديتها الإثنية، والثقافية والدينية.

٣٩ - **السيد ديين** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قال، ردا على السؤال الموجه من ممثل الصين، أنه سيقدم مقترحاته إلى لجنة حقوق الإنسان قرب نهاية عام ٢٠٠٥، عند وضع تقريره في شكله النهائي. وفيما يتعلق بمسألة انتقاء البلدان، يتمثل الإجراء في أن المقرر الخاص يطلب دعوته لزيارة بلد معين. وجرى اختيار اليابان لأن العنصرية في ذلك البلد كانت آخذة في الارتفاع ولرغبته في دراسة بلد منعزل من وجهة النظر الثقافية ولكنه دولي من وجهة النظر السياسية والتكنولوجية. وقد أراد الاطلاع على المشاكل التي نشأت نتيجة تعدد الثقافات وتقييم علاقة اليابان مع جاراتها، واضعا في الاعتبار أعباء تاريخية معينة.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه يعتزم أن يوصي في تقريره بأن تعزز اليابان إرادتها السياسية فيما يتعلق بالقضاء على التمييز وأن تنأى الحكومة بنفسها عن الخطب التي تلقيها شخصيات سياسية معينة وتحض على كراهية الأجانب، مثل محافظ طوكيو. وفيما يتصل بالعلاقة بين اليابان وجاراتها والطريقة التي كتبت بها فترات معينة من تاريخ اليابان، اقترح أنه إذا كان السكان أكثر وعيا بأهمية الروابط التاريخية لليابان مع جارتيها الكورية والصينية، فإنهم قد يتخذوا موقفا مختلفا تجاههما. وبالإضافة إلى ذلك، سيوصي تقريره بأن تصدر اليابان قوانين وطنية محددة تدين التمييز العنصري.

٤١ - وأعرب عن سروره لأن رئيس البرازيل كرر تأكيد تصميمه على القضاء على العنصرية في ذلك البلد، ولكنه شعر بخيبة الأمل لأن التعددية الإثنية الوردية في الشارع غير ظاهرة في الدوائر السياسية والاقتصادية أو في وسائط الإعلام. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإنه ينبغي تشجيعه لممارسة التمييز الإيجابي وينبغي أن يشارك في رسم السياسات الوطنية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري.

٤٢ - ومضى قائلا إن تعددية الثقافات حقيقة واقعة في كوت ديفوار، بالنظر إلى أن كل عائلة متعددة الإثنيات. ومع أن كراهية الأجانب ليست منهجية، فإن قوات الشرطة عُرفت بأنها تستهدف الجماعات الإثنية. وحذَّر الحكومة من أنها ما لم ترصد الحالة، يمكن بسهولة أن تصبح كراهية الأجانب اتجاها عاما.

٤٣ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي وجهته ممثلة كوبا، قال إنه يوافق على أن كراهية الإسلام أصبحت شكلا من أخطر أشكال التمييز. ويجب أن تسلم الجمعية العامة بأن الممارسات السياسية والإدارية في بلدان معينة تميز ضد الأشخاص الذين يدينون بالإسلام وضد الدين ذاته. وأعرب عن قلقه لأن جميع أشكال تشويه صورة الأديان، ولا سيما معاداة السامية وكراهية المسيحية، آخذة في الازدياد ونبَّه إلى أن تكون الحكومات في منتهى اليقظة. وينبغي أيضا أن تكون واعية بأن الوسائل المحرضة على كراهية الأجانب تخترق تدريجيا برامج الأحزاب الديمقراطية بذريعة مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة.

٤٤ - وردا على السؤال الذي وجهه ممثل مصر فيما يتعلق بهوية أوروبا الجديدة، قال إن الدستور الأوروبي لم يهتم بقدر كاف بحقيقة أن الهوية الأوروبية قد تغيرت ويجب مراعاة التعددية الإثنية والثقافية والدينية. وجدير بالذكر أن الأفعال العنصرية والتي تنم عن كراهية الأجانب ناتجة عن

رفض الاعتراف بتعددية الثقافات، ليس في أوروبا فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

٤٥ - **السيد طومسون** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه وهما كرواتيا وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبالإضافة إلى ذلك، أوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية ملدوفا ولختنشتين، فقال إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تمثل الصك القانوني الدولي الأساسي في محاربة العنصرية. وقد برهنت لجنة القضاء على التمييز العنصري على أهمية وفائدة الاتفاقية في معالجة الأشكال الجديدة والمعاصرة للتمييز، وكراهية الأجانب والتعصب.

٤٦ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول على التصديق على الاتفاقية وتنفيذ جميع أحكامها كمسألة ذات أولوية؛ واعتماد تدابير لمكافحة أعراض وأسباب العنصرية والتمييز؛ والتعاون كاملا مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ووحدة مناهضة التمييز التابعة لمفوضية حقوق الإنسان.

٤٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي اشترك بنشاط في أعمال الدورة الثالثة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤. وأعرب عن أسف الإتحاد لعدم تمكن أعضاء لجنة حقوق الإنسان من إبداء التقدير لتوافق الآراء التطلعي الذي توصل إليه الفريق العامل وإيمانه الراسخ بأن زيادة الفهم وتحسين الحوار ينبغي أن يوجها جهودهم في هذا المجال.

٤٨ - ومضى قائلا إنه في مواجهة تحدي الإرهاب العالمي، يجب أن تكفل جميع الدول أن تكون جهودها متمشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وألا تولِّد أشكالا جديدة للتمييز. وسيقاوم التعاون والتفاهم العالميان فحسب الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم عن طريق أفعال الكراهية العنيفة. وينبغي اتخاذ إجراءات ضد جميع أشكال التعصب، بالنظر إلى أنه يمكن أن يعاني ضحايا العنصرية من تمييز مضاعف يمكن أن يؤدي إلى الفقر، والتخلف، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية. وينبغي أيضا إدماج منظور جنساني في جميع سياسات مناهضة العنصرية. وقد أعطى الاتحاد الأوروبي أيضا أولوية لحماية الجماعات الإثنية الأقلية والشعوب الأصلية من العنصرية.

٤٩ - وأضاف قائلا إن التعليم يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز المعرفة بثقافات وشعوب العالم المختلفة، واحترامها. ويجب أيضا أن يؤدي رجال السياسة دورهم في منع انتشار الإيديولوجيات العنصرية. وعلى جميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة استخدام وسائط الإعلام والإنترنت لنشر العنصرية وأن تكفل في نفس الوقت أيضا الحق في حرية الرأي والتعبير.

٥٠ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي وضع تشريعا مناهضا للتمييز يقضي بإنشاء هيئات متخصصة للمساواة في كل دولة عضو. كما قدم الأموال للمبادرات الرامية إلى معالجة التمييز. ويدعم المرصد الأوروبي لظاهرتي العنصرية وكراهية الأجانب جهود السلطات الوطنية والمجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي ويتعاون مع المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب في رصد وتحليل التقدم المحرز في مكافحة العنف، والتمييز والتحيز العرقي في جميع دول مجلس أوروبا.

وأنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا هيئات لمناهضة التمييز وبحث الدول الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة.

٥١ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعالجة العنصرية في أوروبا. وعقب عقد سلسلة من الأحداث بشأن التسامح، جرى تعيين ثلاثة ممثلين للقيام، على التوالي، بمكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب والتمييز ضد المسيحيين والديانات الأخرى؛ ومعاداة السامية؛ والتمييز ضد المسلمين.

٥٢ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن القضاء على العنصرية العلنية والخفية يجب أن يظل مسألة ذات أولوية للمجتمع الدولي. وإنكار أو انتهاك الحقوق المتساوية على أساس العرق يتعارض مع صميم الأسس والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة ولا يزال يمثل واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها الإنسانية. ومن الأهمية البالغة أن يواصل المجتمع الدولي رصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان. وفي هذا الصدد، يوفر تقرير الأمين العام (A/60/307) معلومات مفيدة بشأن أنشطة أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وغيرها من أصحاب المصلحة على الصعد الإقليمية، والوطنية والدولية.

٥٣ - واستطرد قائلا إن المجموعة ترحب بالعلامات المختلفة الدالة على التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني وتشجع الحكومات على مواصلة مقاومة نشر الإيديولوجيات العنصرية عن طريق الإنترنت. وفي حين مازالت حرية الكلام تمثل عنصرا قيما للمجتمع الديمقراطي، فإن ممارستها ينبغي ألا تعرض حقوق الآخرين للضرر.

٥٤ - وأردف قائلا إن تقرير المقرر الخاص (A/60/283) وجه الانتباه إلى بعض الدلالات المثيرة للانزعاج فيما يتعلق بالتراجع في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب نتيجة سياسات مكافحة الإرهاب. ومما يؤسف له أن مكافحة الإرهاب قد خلقت فرصة لبعض الأحزاب السياسية لاعتماد برامج سياسية عنصرية ومحرضة على كراهية الأجانب. ومن المؤسف أيضا زيادة الأحداث العنصرية والمتعلقة بكراهية الأجانب في ميدان الألعاب الرياضية ولذلك، تمشيا مع توصيات المقرر الخاص، ينبغي أن تقدم الاتحادات الوطنية تقارير سنوية عن الأحداث العنصرية والإجراءات المتخذة للرد عليها.

٥٥ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة اعتمدت في الآونة الأخيرة قرارا يتناول ضرورة احترام ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وينبغي توسيع نطاق هذا النهج للاعتراف بالحالات التاريخية الأخرى للقهر العنصري مع تركة دائمة. وفي عام ٢٠٠٧، سيحتفل الشعب المنحدر من أصل أفريقي بالذكرى السنوية المئتين لإنهاء تجارة الرقيق في الامبراطورية البريطانية. ويُتوقع من الأمم المتحدة أن تتخذ الترتيبات المناسبة للاحتفال بذلك التاريخ. وكانت تركة الاسترقاق، بوجه خاص، في صميم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي مازالت تؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ولذلك فإن مكافحة العنصرية ينبغي أن تسلم بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي لحالات الظلم في الماضي وتعمل على معالجتها على النحو المناسب.

٥٦ - واختتم قائلا إن المجموعة ستقدم أيضا مشروع قرار بشأن الجهود العالمية المبذولة من أجل القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب والتعصب وبشأن تنفيذ المتابعة لإعلان وبرنامج عمل دربان. وتتطلع المجموعة إلى الحصول على الدعم الكامل لتلك الجهود من جميع أعضاء المجتمع الدولي.

٥٧ - **السيد لا** يفان (الصين): قال إن العنصرية تمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وتؤدي أيضا إلى الفقر والنزاع المسلح. وينبغي أن تعمل الحكومات بروح إعلان وبرنامج عمل دربان باعتماد تدابير ترمي إلى إزالة المصادر التقليدية

والمعاصرة للعنصرية. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تنسق الأمم المتحدة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بدعم أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان.

٥٨ - واستطرد قائلا إن الحق في تقرير المصير هو الأساس لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى. ويؤيد وفد بلده الشعب الفلسطيني في نضاله العادل ويأمل في أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة للتوصل إلى حل مبكر، وعادل ومعقول لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٥٩ - واختتم قائلا إنه جرت الدعوة أصلا لحق تقرير المصير في سياق مكافحة الاستعمار والعدوان الأجنبي. ولا يمكن لشعوب جميع البلدان أن تتمتع بالسلم والتنمية، وحقوق الإنسان إلا بالتقيد بصورة شاملة بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول، وسلامة أراضيها والحق في تقرير المصير.

٦٠ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء زيادة الأفعال التمييزية ضد الإسلام والمسلمين التي أشار إليها المقرر الخاص في تقريره (A/60/283). ووضع المسلمين في صورة جامدة ألحق بهم ضررا كبيرا وقوَّض أيضا محاربة الإرهاب على الصعيد العالمي.

٦١ - واستطرد قائلا إنه في حين أصبح العالم الحديث أكثر وعيا بالنتائج الخطيرة للعنصرية، كانت الاستجابة الرامية إلى استئصال هذا البلاء في المجتمعات التي تفشى فيها إلى أبعد حد متقلبة. ويمثل التمييز إهانة خطيرة للإنسانية وأدى في الماضي إلى حدوث أعمال وحشية. ويمثل الاحتلال الأجنبي شكلا وحشيا آخر للتمييز تحرم فيه السلطات القائمة بالاحتلال الشعوب المقهورة من حرياتها الأساسية.

٦٢ - وأردف قائلا إنه في حين تفتخر بعض الدول بسجلاتها المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون، فإن سجلها المتعلق بالقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أقل كثيرا من المرغوب فيه. والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لمنع انتشار إيديولوجيات الكراهية والعنصرية من بعض الجماعات لا تزال غير كافية. وفي هذا السياق، أسيء استعمال الحق في حرية الرأي والتعبير. وفي بعض المجتمعات، جرى استهداف أكثر الكتب المقدسة قدسية، وأكثر الشخصيات تبجيلا وأعز القيم الثقافية كجزء من حملات الكراهية. ولا بد من منع تلك الأنشطة التي لا تحترم المقدسات للمحافظة على السلم والانسجام داخل المجتمعات فضلا عن العلاقات الودية بين الدول.

٦٣ - **السيد البدري** (مصر): قال إن الارتباك في مكافحة الإرهاب أدى إلى التمييز ضد العالم الإسلامي العربي، وقهره. ويؤكد تقرير المقرر الخاص أنه حدث تراجع في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب نتيجة لسياسات مكافحة الإرهاب. كما أن بعض الحكومات فاقمت حالات النزاع بإغماض عينيها عن تشويه صورة أديان معينة بحجة حرية التعبير.

٦٤ - واختتم قائلا إنه ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء، في جملة أمور، خططا تعليمية شاملة لتعليم الأجيال المقبلة بالحاجة إلى التسامح وقبول الآخرين كأنداد؛ وآليات إنذار مبكر لمقاومة الحركات العنصرية؛ وقواعد لكفالة احترام حقوق الآخرين مع منع تشويه صورة الدين. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة لمواجهة تلك التحديات. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي قادرا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة بانتهاج سياسات ناضجة تأخذ في الاعتبار التوازن الضروري بين الواجبات والحقوق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.